أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/03/19م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

الأردن والسلطة ولقاء «الضعفاء»... مشروع حيوي لمراوغة ترامب وإسرائيل والإفلات من مطب «السيسي - بن سلمان» 3

واشنطن بوست: السيسي لن يكمل ولايته الثانية ولن يحقق الاستقرار 6

عبدالله بن زايد: تحديات للعرب إيران وإسرائيل وتركيا 10

الأردن و"ما بعد الغوطة"!..... 12

لماذا تنجح الثورات وتفشل؟..... 14

ميثولوجيا الدولة العربية.. ملاحظات أولية..... 17

"الإخوان المسلمون" في عمر التسعين.. انحسار مؤقت أم عشرية النهاية ؟ (تحليل)..... 19

الأردن والسلطة ولقاء «الضعفاء»... مشروع حيوي لمراوغة ترامب وإسرائيل والإفلات من مطب «السيسي . بن سلمان»

محاولات للصمود قبل ولادة عاصفة «صفقة القرن»

بسام البدارين عمان– «القدس العربي»: 2018\3\19

لا احد يعرف بصورة محددة ما الذي يدور في الحلقة الثنائية المغلقة بين الأردن والسلطة الفلسطينية عشية التسارع الملموس في المنطقة تحت عناوين صراع الإسرائيلي الفلسطيني ومسارات القضية الفلسطينية.

تفاصيل الوقفة الأخيرة للرئيس محمود عباس على محطة عمان لم يرشح منها شيء محدد لكن الإحساس يتنامى سياسياً بأن عمان والسلطة الفلسطينية اصبحتا في خندق واحد في مواجهة لحظة تاريخية معقدة مفتوحة على كل الاحتمالات ومن شأنها ان تعيد التذكير بما قاله الملك عبد الله الثاني في شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي عن تحولات مهمة ستشهدها المنطقة والاقليم في شهر اذار /مارس الحالي.

أي مقاربة لفهم البوصلة السياسية تجاه القضية الفلسطينية اليوم تبدو معقدة جداً. لكن اصرار وزير الخارجية الأردني ايمن الصفدي على التشبث بخطاب محدد بالرغم من كل ما يقال عن تراجع الموقف الأردني يبدو أنه يشكل مساحة مشتركة مع السلطة الفلسطينية الحائرة على اساس مواجهة مفترضة ومحتملة قريباً جداً مع استحقاقات خطة غامضة لعملية السلام يتردد ان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يستعد لإعلانها وعلى اساس الايمان المطلق بالمصير المشترك.

في أكثر من مناسبة يمكن تلمس تمسك المؤسسات الفلسطينية بالبحث في شراكة مع البوصلة الأردنية وهو امر تحدث عنه مرات عدة وفي عمان قيادي فلسطيني مخضرم من وزن الدكتور ناصر القدوة. الذي اعتبر وفي أكثر من حلقة أن الموقف الأردني إيجابي ومتقدم. الوزير الصفدي حاول بصورة تفصيلية وفي آخر تعليقاته العلنية التمسك بثلاث قواعد اعتبرها الفلسطينيون ايجابية جداً قياساً بحجم ومستوى انهيار الموقف العربي المساند للشعب الفلسطيني.

وردد مرات عدة تمسك بلاده بحل الدولتين ومساندتها للدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على الاقل لكن الموقف الأردني المتقدم الجديد عمليا تمثل في الحملة الدبلوماسية الدولية التي قادتها وزارة الخارجية الأردنية دفاعاً عن تمويل وبقاء وثبات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الأونروا.

الحرص على الأونروا تحديداً يشكل اليوم مساحة عمل ثنائية حيوية بين السلطة الفلسطينية والأردن والموقفان يتصدران في المشهد العربي لأن المصير مشترك فعلاً كما يرى مقرر لجنة فلسطين في مجلس الأعيان صخر دودين. لكن محطات العمل المشترك لا تقف عند هذا الحد فحركة حماس في قطاع غزة لاتزال في دائرة الخصومة السياسية المشتركة إلى حد ما مع فروقات طبيعية بين الموقفين الفلسطيني والأردني.

الأهم حتى من الاستهداف الإسرائيلي للجانبين وكذلك من خطة الرئيس ترامب الغامضة هو مشروع ضغط سعودي مصري محتمل على الأردن والسلطة تحت عناوين تفهم ملموسة قد تصل إلى تبني خطة السلام كما يعرضها الرئيس ترامب وهي ليست خطة سلام في الواقع براي سياسي محنك ومخضرم من وزن الرئيس طاهر المصري بقدر ما هي خطة تسوية في القضية الفلسطينية.

«القدس العربي» سمعت المصري ودودين وغيرهما من القيادات السياسية الأردنية يحذران من المساس بالأمن القومي الأردني جراء الخطة الموهومة لعملية السلام حيث ان أي تسوية للقضية الفلسطينية بناء على بقاء ما يسميه قيادي بحجم القدوة بالاستعمار الاستيطاني يعني الدخول فوراً وبرأي المصري في مزاج تسوية القضية على حساب الشعب الأردني والأردن بما يفترضه مثل هذا المزاج من سيناريوهات بديلة تعيد انتاج ما يسمى بإسرائيل الكبرى.

في كل حال يبدو ان حلقة الضغط الأكثر حدة على القيادتين الأردنية والفلسطينية متعلقة بتلك الضغوط التي يمكن ان يمارسها العهد الجديد في السعودية مع الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي لإفراغ عملية السلام من مضمونها الدسم قياساً بالخبرة الأردنية وبالتحديات الفلسطينية.

تراقب المجسات في عمان ورام الله وبصورة مكثفة ولصيقة وتعاونية ايضاً كل محاولات الانحراف في المسار السياسي في قضية فلسطين والتي بدأت تتحرك من القاهرة والرياض بشكل أكثر خطورة منه في واشنطن وتل أبيب حيث ان انكشاف الغطاء العربي يرهق المؤسستين الأردنية والفلسطينية أكثر من اي عناصر أخرى في المشهد الاقليمي وهو انكشاف بدأ يطال ويعيق حتى الملفات غير الأساسية مثل غياب موقف عربي داعم لوكالة الغوث او تلك المؤسسات التي تحافظ على القيمة القانونية للجوء الفلسطيني.

الضغوط جدية على عمان ورام الله والتواطؤ كبير وهو أمر بحثته العاصمة الأردنية على الأرجح مع ابو ظبي وسط مخاوف من ان يتمكن فريق السلام الأمريكي في البيت الأبيض من خطف دولتين مهمتين

عربيتين مثل مصر والسعودية لصالح اجندة لا تجازف فقط بمدينة القدس التي يقول المصري ان تكريس احتلالها اصبح واقعاً موضوعياً اليوم. ولا يجازف فقط بدولة وسيادة فلسطينية في الضفة الغربية بقدر ما يجازف عمليا حتى بالمصالح الأردنية العليا.

المؤسستان الأردنية والفلسطينية وفق مصادر مطلعة على الحيثيات يجمعهما الآن وخلافاً لمرحلة الارتياب في الماضي موقف تحالف الأطراف الأضعف في الحلقة الاقليمية والعربية حيث لا دور لمنظومة النادي الخليجي ولا للعراق ولا لسوريا ولا حتى للدول العربية الافريقية وسط الاحتكار السعودي والمصري لأفكار عملية السلام ووسط – وهذا الاهم والاخطر – قناعة المؤسسة الأردنية مثلاً بان اولوية السعودية ليست ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بل التصدي لإيران حصرياً.

ما الذي ينتج او يمكن ان ينتج عن مساحة مشتركة لطرفين ضعفين ومهمين في الوقت ذاته عشية الانفتاح على كل الأفكار المعنية بما يسمى بصفقة القرن ؟.

يبدو السؤال مستعجلاً ومن الصعب الإجابة عليه لكن الأردن والسلطة لاعبان اساسيان حتى وان كانا تحت الضغط القاسي والعنيف ونظرية التكاتف بين ضعيفين في المعادلة الإقليمية والاقتصادية يمكنهما ان تخلط بعض الأوراق قليلا.. على الاقل هذا نما تسمعه «القدس العربي» حتى اللحظة خلف بعض ستائر وكواليس السلطة والحكومة الأردنية.

واشنطن بوست: السيسي لن يكمل ولايته الثانية ولن يحقق الاستقرار

الدوحة – "الشرق القطرية" 19\3\2018

شعبيته تراجعت بشكل كبير حتى بين مؤيديه..

3 أسباب وراء السخط المتنامي داخل الجيش على السيسي

اعتقال 23 ضابطاً يدعمون عنان أجج الغضب داخل المؤسسة العسكرية

قالت صحيفة "واشنطن بوست" إن الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي سيدخل الانتخابات الرئاسية المقررة نهاية مارس الجاري، "لن يكمل ولايته الثانية، ولن يتمكن من تحقيق الاستقرار الذي وعد به المصريين".

وفي مقال نشرته الصحيفة الامريكية للكاتب بهاء الدين حسين، العضو المؤسِّس في حركة حقوق الإنسان المصرية، وترجمه موقع الخليج أونلاين، أوضح حسين، أن مصر تقترب مما سماه "لحظة حرجة في تاريخها"، فمنذ الخريف الماضي، تراجعت شعبية السيسي بشكل مطرد.

وأضاف أن شعبيته تراجعت، ليس فقط بين الجماهير والعديد من المفكرين العلمانيين والإسلاميين في مصر فحسب، وإنما أيضاً بين المؤيدين لنظامه.

وتابع: "السيسي سيفوز في الانتخابات المقررة في الفترة ما بين 26 و28 مارس الجاري، لكن هناك العديد من الإشارات على أنه لن يكمل ولايته الثانية؛ فلقد أطلق حملة قمع ليس لها مثيل في تاريخ البلاد الحديث".

يقول بهاء الدين حسين، إن الاستياء ينتاب النخبة الحاكمة، ومن ضمنهم الجيش، وهذا تهديد أكثر خطورة على الرئيس من خطورة المعارضة؛ الإسلامية والعلمانية.

لقد فشل السيسي في تعديل الدستور الذي يضمن له البقاء ست سنوات بدلاً من أربع، الأمر الذي دفعه، كما يقول الكاتب، إلى محاولة الفوز بالانتخابات من خلال أعنف حملة قمع ضد المعارضين الذين حاولوا الترشح للانتخابات.

وأضاف حسين أنه "اعتقل أحمد شفيق، الجنرال المتقاعد ورئيس الوزراء الأسبق، بعد أن تم ترحيله من الإمارات إلى القاهرة إثر إعلانه نية الترشح، وتم احتجازه في فندق ناءٍ حتى سحب ترشيحه".

ثم اختطف السيسي، رئيسَ الأركان الأسبق الفريق سامي عنان، بعد أن أعلن نيته الترشح أيضاً لخوض انتخابات الرئاسة، التي يتنافس عليها مع مرشح آخر.

وعندما حاول المستشار هشام جنينة، الإفراج عن عنان وتأكيد ترشُّحه للانتخابات؛ تعرض لاعتداء وحشي من قِبل عصابات مرتبطة بالشرطة، بحسب الكاتب.

ويرى حسين أن هناك صراعاً على السلطة في مصر؛ فالجنرال سامي عنان كان يجري مشاورات مع عدد من السياسيين العلمانيين وضباط عسكريين سابقين وحاليين، الهدف منها، بحسب الكاتب، تخفيف قبضة الجيش على السلطة، وهي الرؤية التي اعتبرها عنان تصلح بديلاً للنظام الحالي.

ويتطرق الكاتب إلى ثلاثة أسباب تقف وراء السخط المتنامي داخل المؤسسة العسكرية على السيسي؛ الأول يتمثل في قراره التنازل قبل أكثر من عام، عن اثنتين من الجزر المصرية للسعودية.

أما السبب الثاني، وفق الكاتب، فيتعلق بالتقارير التي تحدثت عن نية السيسي التنازل عن جزء من شبه جزيرة سيناء لإقامة دولة فلسطينية، ضمن تسوية تاريخية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفيما يتعلق بالسبب الثالث، فإن الكاتب يرى أنه يتمثل في إخفاق الحكومة الملحوظ في محاربة الإرهاب، الذي زادت وتيرته منذ نحو عامين. ويقول الكاتب إنه وفي أعقاب اعتقال الفريق سامي عنان، اعتقلت السلطات المصرية 23 ضابطاً من ضباط الجيش الذين يدعمونه. ويضيف: "هذا الأمر الذي خلّف حالة من الغضب والاستياء داخل المؤسسة العسكرية، التي سارعت إلى إصدار قرار بمنع أي نقاش في السياسة داخل مؤسسة الجيش".

ومنذ وصول السيسي إلى السلطة، طرد المئات من ضباط وزارة الداخلية، بناء على قائمة أعدَّها محمود السيسي، نجل الرئيس، الذي يشرف على الأمن الداخلي في جهاز المخابرات العامة المصرية، ويُوصف بأنه "الرجل القوي".

وفي بداية ولايته عام 2014، حظي السيسي بنسبة تأييد بلغت 90 % وبدعم كبير من الليبراليين ورجال الأعمال والبيروقراطية الحكومية والجيش. وبعد أربع سنوات، بدأت النسبة تتناقص مع طريقة السلطة في إدارة البلاد.

ويختم الكاتب مقاله بتأكيد أن الانتخابات إذا ما جرت في موعدها وفاز السيسي — كما هو متوقع — فإن فترة ولايته الثانية ستكون مضطربة. وستبقى بعد ذلك الأسئلة الأكثر إلحاحاً، حول حجم التكلفة النهائية التي سيحتاجها لتأمين حكمه؟ وما هي تداعيات ذلك على استقرار مصر والمنطقة؟

من جهة اخرى، استمرت عمليات تصويت المصريين في الخارج، لليوم الثاني، في سباق الانتخابات الرئاسية للبلاد، والذي يتنافس فيه مرشحان، أحدهما الرئيس الحالي، عبد الفتاح السيسي. وقالت وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج في بيان امس، إن "المصريين في الخارج يواصلون الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية لليوم الثانى على التوالى".

وتستمر فعاليات التصويت على مدار 3 أيام، مع التزام السفارات بفتح باب التصويت فى التاسعة صباحا بتوقيت كل دولة وحتى التاسعة مساء، وفق المصدر ذاته.

وتجرى عمليات تصويت المصريين في الخارج بالانتخابات الرئاسية فى 124 دولة حول العالم بموجب 139 لجنة انتخابية بالسفارات والقنصليات، تحت إشراف 786 عضوا بتلك المقار الدبلوماسية، وفق بيان وزارة الهجرة.

واحتفت صحف مصرية مملوكة للدولة امس، كالأهرام والأخبار، بما وصفته بـ"إقبال تاريخي" على عملية الاقتراع من جانب مصريي الخارج، مشيرين إلى مشاركة لافتة من المرأة.

وتجرى الانتخابات الرئاسية دون وجود لمرشحين معارضين أو منافسين بارزين، جراء انسحابات سابقة من السباق الرئاسي متعلقة بالمشهد السياسي، لاسيما لكل من المرشحين المحتملين، خالد علي، ومحمد أنور السادات، والفريق المتقاعد، أحمد شفيق.

بخلاف استبعاد اسم الفريق سامي عنان رئيس أركان الجيش المصري الأسبق، من كشوف الناخبين قبل انطلاق سباق الرئاسيات، وخضوعه لتحقيقات إثر إعلانه احتمالية الترشح، على خلفية ما اعتبره الجيش مخالفة للقواعد العسكرية.

ورفضت مصر، يوم الخميس للمرة الثالثة خلال نحو أسبوع، تقارير غربية صادرة عن الاتحاد الأوروبي والمفوض الألماني ونظيره الأممي تنتقد أجواء الرئاسيات وحقوق الإنسان بالبلاد، مؤكدة أنها تجرى بنزاهة والتزام بالقانون وحرية التعبير، وفق بيانات سابقة

ويتنافس في رئاسيات مصر 2018 الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي الذي يسعى إلى فترة رئاسية ثانية من أربع سنوات، هو أكثر حظوظا من منافسه رئيس حزب الغد الليبرالي موسى مصطفى موسى، الذي أعلن قبيل أيام من ترشحه تأييده للسيسي.

ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية داخل مصر أيام 26 و27 و28 مارس الجاري، فيما تنتهي عملية الفرز يوم 29 من الشهر ذاته، على أن تُعلن النتائج في 2 أبريل المقبل.

عبدالله بن زايد: تحديات للعرب إيران وإسرائيل وتركيا

القاهرة – محمد الشاذلي الحياة 19\3\2018

استقبل الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أمس وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد، في حضور نظيره المصري سامح شكري، والقائم بأعمال رئيس الاستخبارات العامة المصرية اللواء عباس كامل.

وصرح الناطق باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي بأن السيسي أشاد بخصوصية العلاقات المصرية– الإماراتية وما تمثله من نموذج للتعاون الاستراتيجي بين الدول العربية.

وأشار راضي إلى أن اللقاء شهد محادثات حول سبل العلاقات بين البلدين، خصوصاً على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري، فضلاً عن مناقشة التطورات الإقليمية والأخطار التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، واتفق الجانبان على «ضرورة التصدي لها بمنتهى الحزم، والوقوف صفاً واحداً في مواجهة كل التدخلات والمحاولات التي تستهدف النيل من أمن الدول العربية واستقرارها».

وأجرى شكري محادثات مع عبدالله بن زايد، في إطار آلية التشاور السياسي بين البلدين.

وقال بن زايد في مؤتمر صحافي مشترك: «ناقشنا التحديات التي تواجهنا، من قبل إيران وإسرائيل وتركيا، والاعتداء على المصالح العربية أو الشأن العربي، ونعمل بقوة وعزم لمواجهة هذه التحديات».

وسُئل الوزيران عن نتائج زيارة المبعوث الأميركي إلى قطر الجنرال أنتوني زيني المنطقة والحديث عن قمة خليجية مرتقبة، فقال شكري: «زيارة المبعوث الأميركي إلى قطر أتت لتناول المشكلة. والأمر لم يتغير كثيراً الدول الأربع (المقاطعة لقطر) موقفها ولا يزال واضحاً. نحن مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومع حماية الأمن القومي بصفة عامة، وليس هناك ما نضيفه إلى أن تنتهج حكومة قطر السياسات التي تتعامل بجدية مع المشاغل الـ13 والمشكلات التي اتسع نطاقها سلبياً بالنسبة إلى العالم العربي». وأضاف: «لا اجتماعات في القريب العاجل في هذا الخصوص».

وقال عبدالله بن زايد: «نحن أمام تحديات وفرص، تجب مواجهة التحديات واستغلال الفرص. أحد هذه التحديات هو انتشار التطرف والإرهاب والكراهية ومع الأسف إحدى منصات ذلك قطر. إذا أرادت أن تغير نهجها فسنكون مرحبين بعودتها إلى الصف العربي، وإذا أرادت الاستمرار في هذا النهج فلا حاجة لأي منا كي يغيّر هذه السياسة. هذا ما توافقنا عليه». وأضاف: «نريد استعادة كل ثقل عربي ممكن. نرى فراغاً في

ليبيا وسورية ولبنان واليمن. نحن أكثر تفاؤلاً اليوم بتطور الوضع في العراق، لكننا نأمل بأن يستعيد أيضاً الصومال عافيته. مع الأسف كثير من الحواضر العربية شهد تحديات، ولذلك أمام مصر والسعودية مهمة تاريخية، أن تكونا عوناً ودعماً مثلما كانا دائماً. علينا كعرب أن نقوم بهذه المسؤولية، ونحن في الإمارات نؤكد أننا سندعم القاهرة والرياض في تلك الجهود». ورد شكري: «سنكون سوياً».

وعن سورية، قال عبدالله بن زايد: «الوضع معقد وفي غاية الخطورة وعلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أن تمارس دوراً أكبر لحماية الشعب السوري وإيجاد مساحة لإعادة إنعاش الحوار السياسي. لا بد أن يُترك الأمر للسوريين وتختفي الميليشيات التي دخلت سورية أو تدعمها أطراف ودول أخرى. هذا ما تسبب في التدخلات الإيرانية والتركية في سورية».

وشدد شكري على أن «الوضع في سورية يزداد تعقيداً ويعاني الشعب تدخلات من تركيا أو الوجود الإيراني. مصر والإمارات والسعودية تعمل في شكل وثيق بالتعاون مع المجتمع الدولي لدعم المسار المعتمد من مجلس الأمن. نعمل لتوحيد المعارضة والتواصل مع الدول المؤثرة مثل أميركا وروسيا لدفع مسار السلام».

في غضون ذلك، أكد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، أن قطر «دفعت ما بين 700 مليون إلى بليون دولار لمجموعة معقدة من الجماعات الإرهابية تشمل ميليشيات حزب الله وميليشيات الحشد الشعبي وجبهة النصرة».

وقال في تغريدة عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أمس، إنه لا يمكن الدوحة أن تنفي دعمها الإرهاب في ظل تراكم الأدلة والقرائن»، مضيفاً أن دعم التطرف يمثل محور الأزمة معها.

الأردن و"ما بعد الغوطة"!

محمد ابو رمان الغد الأردنية 19\3\2018

يدرك المسؤولون الأردنيون أنّ هنالك تحدياً حقيقياً يواجه اتفاق خفض التصعيد والتوتر في محافظة درعا، يتمثّل في الأزمة المتنامية بين الولايات المتحدة وروسيا، وهما القوتان اللتان أنتجتا بتنسيق أردني وفعالية كبيرة وقف إطلاق النار في درعا، الذي أصبح يمثّل نموذجاً استثنائياً في سورية.

خلال الأسبوع الماضي، عقدت اجتماعات في عمّان حضرتها أطراف محلية سورية ودولية وإقليمية لمناقشة التحديات التي قد تنجم عن العملية العسكرية التي يقوم بها النظام السوري بدعم كبير من الروس في الغوطة الشرقية، فعقد اجتماع لما يعرف بغرفة عمان للمراقبة، التي تضم هذه الأطراف الدولية، لمتابعة التنسيق العسكري حول الوضع في درعا، كما ذكرت أخبار أنّ قيادات من الجيش الحرّ دعيت إلى الأردن لمناقشة التطورات المتوقعة.

كما أنّ هنالك محاولات أردنية لترتيب اجتماع ثلاثي آخر، على مستوى سياسي، مع الأميركيين والروس، لإدامة التواصل بين الدولتين مع الأردن من أجل ضمان استمرارية اتفاق خفض التصعيد في درعا، وعدم المساس به.

في المجمل، هنالك غرف عمليات أردنية، على أكثر من مستوى؛ دبلوماسي، عسكري، أمني، تتابع حالياً مجريات الوضع في الغوطة، والسيناريوهات المتوقعة فيما يخص محافظة درعا، من أجل الإبقاء على تحييدها في الصراع الحالي.

القناعة الأردنية تتمثّل في أنّ المنطقة التالية، بعد الغوطة الشرقية، ستكون أجزاء من محافظة درعا، لأنّ النظام السوري ومعه فيلق القدس حريصان على استعادة تلك المناطق والوصول إلى الحدود الأردنية، واستثمار التحول في ميزان القوى الحالي، والتوتر القائم بين الأميركيين والروس، ما انعكس على الغوطة، ومن المحتمل أن يتأثر به اتفاق درعا.

إذاً ما كان يعد إنجازا أردنيا مهما وكبيرا، عبر اتفاق خفض التصعيد، في العام الماضي، وقبلها التفاهمات الأردنية– الروسية، التي أدت إلى هدنة عسكرية سبقت جميع المناطق الأخرى في سورية، هذا الإنجاز أصبح اليوم مهدّداً مع التوتر الأميركي–الروسي ومع التطورات في الغوطة الشرقية، فضلاً عن أنّ الآمال

التي عُقدت سابقاً على نجاح مسار الآستانة العسكري، يمكن أن تعزز فرص الحل السياسي، وإعمار سورية، كل تلك التوقعات باتت في مهب التوتر الأميركي–الروسي الراهن.

ما هي الأخطار والتحديات المترتبة على عملية ممكنة في درعا، في حال تمّ الإجهاز على المقاومة المسلحة في الغوطة الشرقية؟ تكمن في أربعة أخطار كبرى؛ الأول موجة نزوح ولاجئين جديدة من درعا باتجاه الحدود الأردنية، والثاني انتقال المواجهات المسلّحة إلى الحدود الأردنية، بعد أن يتم حصار المعارضة المسلحة السورية هناك، والثالث تفكك الجبهة الجنوبية والجيش الحرّ وانتقال الأفراد وربما التنظيمات إلى تأييد القاعدة، وربما خلايا داعش، في حال لم يكن هنالك تدخل إقليمي لإنقاذهم، والرابع، في حال نجح النظام السوري في استعادة درعا، فإنّ الميليشيات المؤيدة لإيران ذات الطابع الطائفي، ستكون على حدودنا الشمالية، وهي عملياً ممسكة بجزء من حدودنا الشرقية!

ما العمل؟ ما هي الخيارات الأردنية لمواجهة مثل هذا السيناريو؟ بالضرورة الجهود الأردنية اليوم متمركزة في مستوى دبلوماسي سواء مع الروس أو الأميركيين من أجل التأكّد من حماية اتفاق درعا. لكن ماذا لو وقع السيناريو السيئ وحدثت العملية؟ هل سيقوم الأردن بدعم الجبهة الجنوبية؟ ما هو الموقف الأميركي (والإسرائيلي)؟

سابقاً أعلن الأردن أنّ درعا هي خط أحمر، وعززت ديناميكيات العلاقة الأردنية–الروسية حالة مريحة نسبياً لنا في درعا، لكن اليوم هنالك تحدٍّ كبير يحاول الأردن مواجهته قبل أن يبدأ بتأكيد بنود اتفاق عمّان.

لماذا تنجح الثورات وتفشل؟

مروان قبلان العربي الجديد 19\3\2018

شهد العالم العربي على امتداد العام 2011 ثوراتٍ وانتفاضاتٍ، بدأت كلها في سياق واحد، وبدوافع متشابهة، لكن كلا منها سلك بعد ذلك طريقا لا يشبه الآخر. في تونس، نجحت الثورة في إسقاط النظام سلميا، ونشأ عنها نظام توافقي منتخب، يواجه تحدياتٍ، لكنه يحاول النهوض مع غياب الدعم الخارجي. في مصر، نجحت الثورة في إطاحة رأس النظام، لكن قوى النظام القديم قامت بهجوم مضاد، واستعادت السلطة بانقلاب عسكري. في ليبيا، قامت الثورة، لكن النظام لم يسقط إلا بتدخل عسكري خارجي مباشر، دخلت بعدها البلاد في نزاعات أهلية (قبلية – جهوية.. إلخ) ما زالت مستمرة. في اليمن، تمت إطاحة رأس النظام وعائلته، عبر وساطة خارجية، لكن التحالف السياسي الذي أطاحه لم يستطع، مع قوى الثورة، إنتاج توافق وطني يؤسس لنظام جديد، فانتهت الثورة بانقلابٍ سيطر فيه الحوثي على صنعاء، ما استجلب تدخلا عسكريا خارجيا لإطاحته، والحرب مستمرة. في سورية، بدأت الثورة ضد النظام سلمية، استخدم النظام العنف الغاشم لقمعها، تسلحت الثورة، استعان الجميع بقوىً خارجية، ودخلنا في حرب وكالة، وانتهت الثورة بتقسيم البلاد مناطق نفوذ، وتشريد أهلها.

لعبت ظروف كل بلد، وتركيبته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأهميته الجيوسياسية ووفرة موارده الطبيعية من عدمها، دورا رئيسا في تحديد الطريق التي سلكتها كل ثورة، على الرغم من أن دوافعها جميعا واحدة (فقر – ظلم – فساد – استبداد– بطالة الشباب– انسداد أفق سياسي). وفي أربع من الحالات الخمس التي عصفت بأنظمتها رياح التغيير، نجحت الثورة في إطاحة النظام أو رأس النظام، وإن فشلت ثلاثة منها في إنتاج بديل متماسك، فحصل إما ارتكاس إلى استبداد أشد من السابق (مصر)، أو دخلت البلاد في حالة من الفوضى والحروب (ليبيا واليمن)، أما في الحالة الخامسة (سورية)، فقد امتنع النظام عن السقوط، ولم تتمكّن الثورة أبدا من تجاوز خط المرحلة الأولى، حتى تحصل على فرصة تجريب إنتاج بديل، لماذا؟

يجد المجتمع، أي مجتمع، نفسه في حالة ثورة عند اجتماع عدة عوامل، يشترط حصولها في وقت متزامن. أولها حدوث أزمة اقتصادية خانقة على خلفية موجة تحديث واسعة، تكون نتيجتها صعود جيل أكثر شبابا وتعليمًا، ينشأ عنها فرق شاسع بين التطلعات والإمكانات (ambitions and resources). وثانيها،

حصول انقسام داخل النخب الحاكمة بشأن كيفية التعاطي مع الأزمة. وثالثها توفر القدرة لدى قوى التغيير على التعبئة والحشد ودفع الجماهير إلى الشارع للاحتجاج. ولأن الأنظمة العربية، في غالبها الأعم، تستمد قوتها من الدعم الخارجي، يعد انقطاع الدعم عنها شرطا لازما وضروريا لإسقاطها. من المهم إذا، حتى تنجح ثورة في إسقاط نظام أن تتوفر لها العوامل الداخلية المذكورة مع دعم خارجي للتغيير، أو أقله عدم ممانعة فيه.

في مصر، نجحت الثورة في إسقاط حسني مبارك، لتوفر جميع العناصر السابقة، فالوضع الاقتصادي الصعب، وانغلاق الأفق الاقتصادي والسياسي أمام قوى الشباب، ونجاح الحركات الاجتماعية وقوى التغيير في الحشد والتعبئة، ودفع كتل جماهيرية كبيرة إلى الشارع، وصمودها فيه، ومعارضة الجيش فكرة التوريث، ما ضمن حياده، وأخيرا تخلي الأميركيين عن مبارك، أدى ذلك كله إلى نجاح الثورة.

في اليمن، توفرت العوامل نفسها تقريبا، إذ انقسمت النخب، وانشق الجيش، واستمر الشباب في الاعتصام والاحتجاج والضغط، ما أقنع السعودية، حليف علي عبدالله صالح الإقليمي الرئيس، بالتخلي عنه، ودفعها به وبعائلته إلى الخروج من المشهد، من طريق المبادرة الخليجية، بهدف تأمين انتقال سلس، يبعد قوى الثورة عن المشهد، ويعيد إنتاج النظام السياسي، إنما من دون صالح.

في تونس، حصل انقسام بين النخب أيضاً، وتجسد في وقوف الجيش على الحياد، واحتشدت الجماهير التي ملت فساد بن علي واستبداده، وصمدت في الشارع، دافعة به إلى الهروب، كما تخلت فرنسا، بعد أن فقدت الأمل في إمكانية بقائه، عن حليفها بن علي، بعد أن دعمته بقوة في أيام الثورة المبكرة.

في ليبيا، اختلفت الأمور، إذ لم تكن العوامل الداخلية تساعد كثيرا في إنجاح ثورتها، على الرغم من أنها جاءت في سياق ثورات الربيع العربي، وقامت بدوافعها نفسها. فقد تركزت الثورة في مناطق شرق البلاد التي عانت من تهميش، وشاركت فيها قبائل دون أخرى، ما أعطاها طابعا جهويا، ولم يحصل انشقاقٌ كبير يمكن اعتباره بين النخب الحاكمة (انشقاق مندوب ليبيا الدائم في الأمم المتحدة لم يترك أثرا داخليا مهما في بنية النظام وتحالفاته القبلية والجهوية)، كما ظلت سيطرة معمر القذافي على مصادر القوة والثروة شديدة عبر كتائب وأجهزة مواليه له، يقودها أبناؤه. جعل ذلك كله احتمال نجاح الثورة في إسقاط النظام شبه معدوم تقريباً، لولا أن حصل التدخل الخارجي. إذ وجدت قوى إقليمية ودولية عديدة الفرصة سانحة للتخلص من نظام "شاذ" في تفكيره وسياساته، وأسلوب حكمه، وإقامة نظام بديل أكثر استعدادا لمراعاة مصالحها في

البلد الغني بالنفط. فسارعت الدول الغربية عبر مجلس الأمن إلى حفر قبر النظام بإصدارها قرارين (1970-1973)، نص الأخير منها على وجوب حماية المدنيين، استخدمته قوى التحالف في إطاحة القذافي.

مثل ليبيا، غابت في حالة سورية بعض أهم عناصر نجاح الثورة، صحيح أن الأزمة الاقتصادية كانت قد بلغت ذروتها نهاية عام 2010 مع تكرار مواسم الجفاف، وصحيحٌ أن أعدادا غفيرة من الناس نزلت إلى الساحات العامة في مدن كبرى، كحماة وحمص ودير الزور وفي بعض الأحياء الطرفية من دمشق وحلب، إلا أن هذه الكتل لم تستطع الصمود طويلاً في الشارع، نتيجة العنف الشديد الذي استخدمه النظام في مواجهتها. كما أن انشقاقات كبيرة داخل النخبة الحاكمة لم تحصل. وحتى عندما حصلت، لم يكن تأثيرها مهما في بنية النظام العسكرية أو البيروقراطية، فانشقاق رئيس الحكومة، رياض حجاب، لم يترك تداعياتٍ كبيرة، لأن منصب رئيس الحكومة في سورية إداري، أكثر منه سياسي (موظف بمرتبة رئيس وزراء)، كما أنه لا يعد من مراكز القوة الرئيسة في البلاد، المحصورة في سلطات الرئاسة وجهاز الدولة الأمني والعسكري. ولم يترك انشقاق عدد ليس قليلا من الضباط أيضاً أثرا مهماً في بنية النظام العسكرية، ذلك أن الانشقاقات كانت إما فردية (وليس على شكل ألوية أو فرق كما حصل في اليمن مثلا) أو أن المنشقين لم يكونوا من مرتبات وحدات قتالية مهمة أو عاملة، باستثناء العميد مناف طلاس، الذي لم يعلن أبداً انشقاقه على أية حال، بل كان كثير منهم يخدم في أعمال إدارية. وفي العموم، ظلت المؤسسة الأمنية والعسكرية متماسكة، وتقف بقوة خلف النظام. أما الدعم الخارجي فقد ذهب عندما جاء بالاتجاه المعاكس إلى الحالة الليبية. حيث كان حلفاء النظام مستعدين للدفاع عنه بكل ما أوتوا من قوة. وواقع الحال أنه في أكثر الثورات التي يحصل فيها تعادل بين قوى النظام القديم والقوى الساعية الى التغيير، يلعب التدخل الخارجي الدور الأكبر في تغيير موازين القوى وتغليب طرفٍ على آخر. وهذا ما حصل في سورية، وهذا ما جعل الثورة فيها، بعكس الحالات الأخرى، تفشل في تخطي مرحلة إسقاط النظام.

ميثولوجيا الدولة العربية.. ملاحظات أولية

خليل العناني العربي الجديد 2018\3\19

أعمل، منذ قرابة عامين، على مشروع بحثي حول طبيعة "الدولة" العربية الحديثة وبنيتها. وقد وضعت كلمة "الدولة" بين مزدوجين، كوني من المؤمنين بأنه لا توجد في الخبرة العربية "دولة" بالمعنى التعاقدي (نسبة إلى فلسفة العقد الاجتماعي)، أو بالمعني الويستفالي (نسبة إلى معاهدة ويستفاليا عام 1648)، وإنما ما شاهدناه طيلة القرن الماضي "محاولات" لإنشاء دولة عربية. وكما أشرت في مقال سابق، فإن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، لأسباب جوهرية، أهمها تناقض أهدافها المؤسِسة، وخصوصاً الاستقلال السياسي والثقافي والاقتصادي عن الغرب، وفي الوقت نفسه، استلهام نموذجه النهضوي، واستخدام أدواته ذاتها، وأهمها الدولة بوصفها جهازا بيروقراطيا. ناهيك عن السبب الرئيسي، أو هكذا أعتقد، وهو عدم إشراك المجتمع العربي في بناء دولته، وفرض الوصاية عليه من نخب سياسية وفكرية، مرة باسم العلمانية والحداثة، وأخرى باسم القومية والعروبة، وثالثة باسم الدين والشريعة. وفي كل الأطوار التي مرت بها هذه المحاولات، كانت الدولة العربية تنتقل من فشل إلى آخر، حتى وصلنا إلى مرحلةٍ أصبحت فيها الدولة أصل المشكلة وليس الحل. نرى ذلك في أكثر من بلد، كما هي الحال في سورية والعراق واليمن ومصر وليبيا والسودان ولبنان وغيرها.

الهدف الأساسي لمشروعي البحثي هو تفكيك خطاب النخب العربية حول الدولة، وكيف تحول هذا الخطاب وانتقل من طور إلى آخر، وما هي الأسس الفكرية والإيديولوجية له، وكيف تمّ إنتاجه وإعادة إنتاجه طيلة القرن الماضي. وعلى هامش تجميع المادة العلمية للمشروع، والتي قمت بها من خلال باحثين مساعدين في أكثر من بلد عربي، لفتت نظري ملاحظات مهمة، ليست على موضوع المشروع، وهو الدولة، وإنما عن خطاب المفكرين والمثقفين العرب عنها، وتفكيرهم فيها، لعل أهمها أولاً: منطق الوصاية التي عالج بها المثقفون والمفكرون العرب مسألة الدولة، والتي تبدو واضحة في كتاباتهم وتنظيراتهم عن الدولة. وهي وصاية منبعها شعورٌ بأحقية النخب العربية في تحديد شكل الدولة وبنيتها، نيابة عن المجتمعات والشعوب العربية، من دون أن تكون الأخيرة شريكة، ولو بمقدار ضئيل، في بناء هذه الدولة.

وثانياً، منطق "الدولة المتخيلة" الجاهزة التي يجب استنساخها في المنطقة العربية، وتكاد تكون طبق الأصل من الدولة القومية التي ظهرت في أوروبا منتصف القرن السابع عشر، لكنها نسخة جامدة فاقدة للمعنى وللتفاعل بين مكوناتها، فقد حلم المثقفون العرب، وبعضهم كان في الصفوف الأولى للنضال ضد الاستعمار وضد القوى الكولونيالية، بدولةٍ عربيةٍ حديثة لديها الهياكل والبنية والأجهزة البيروقراطية نفسها التي يمكنها أن تنقل المجتمعات العربية من حالة الجمود والتخلف إلى النهضة والتقدم. وقد ظل حلم هذه الدولة يطارد النخب العربية طيلة النصف الأول من القرن العشرين، وذلك حتى نالت شعوب عربية كثيرة استقلالها، وبدأت في بناء دولتها "المتخيلة".

وثالثاً، يغلب على كتاباتٍ كثيرة نظّرت للدولة العربية النزعة الشوفينية المتمحورة حول ذات وطنية أيضا متخيلة، فالكتابات والتنظيرات العربية مليئة بالإشارات إلى الأمة المصرية، والأمة الجزائرية، وسوريا الكبرى، .. إلخ. وهو وإن كان أمراً مفهوماً في ظل حرارة الرغبة في الاستقلال، وأحياناً الانفصال، عن الدولة العثمانية، إلا أنه كان مضرّاً على صعيد ترسيخ قيم التعددية والدمج لمكونات الأمة العربية، والتي نشهد تصدّعها وتفككها حالياً.

ورابعاً، تتجاهل كتابات وتنظيرات عربية كثيرة حول مسألة الدولة الجدل النقدي المتزايد في الغرب عن الدولة مفهوما ومشروعا. وبعضها يتعاطى مع هذا النقد باعتباره غير موجود، ولا يزال ماضياً في طرحه باتجاه الدولة المتخيلة التي لم تعد موجودة بالمعنى الكلاسيكي. لذا، عندما صدر كتاب البروفيسور وائل حلاّق عن "الدولة المستحيلة"، كان بعض هؤلاء المفكرين والمنظرين غارقاً في قراءات قديمة عن الدولة، ولم يطلّع على الجدالات بشأن موضوع الدولة في الغرب. لذا لم يكن غريباً أن يهاجم بعض هؤلاء أطروحة حلاّق، باعتبارها غير صالحة لتفسير الحالة العربية.

وأخيراً، تخلط بعض الأطروحات النظرية العربية حول الدولة ما بين الدولة والنظام السياسي. وأحيانا، يتم الخلط بين شخص الحاكم أو إيديولوجيته والدولة، على غرار ما يفعله بعض المتأثرين بالناصرية. وهو أمر لا يعكس أدلجة موضوع الدولة، وتحويله إلى مسألة مقدسة، وإنما ينطوي أيضا على خطأ منهجي كبير، لا يفيد في فهم تعقيدات المسألة. وبوجه عام، يمكن القول إن الإنتاج الفكري العربي بشأن مسألة الدولة لا يخلو من إشكالات عديدة، سوف يتعرض لها صاحب هذه السطور في سياقات وكتابات أخرى قادمة بحول الله.

"الإخوان المسلمون" في عمر التسعين.. انحسار مؤقت أم عشرية النهاية ؟ (تحليل)

القاهرة/ حسين القباني/ الأناضول 19\3\2018

منذ 22 مارس/ آذار 1928 تتردد سيرة جماعة الإخوان المسلمين، التي بلغت التسعين عاما، في قصور الحكام وأقبية السجون وساحات العملين الخيري والديني، في مقابل واقع حالي يرى مراقبون أنه يتجرع "صراعات داخلية" و"ضربات خارجية".

في مصر، التي شهدت تأسيس الجماعة، يبدو ذلك الوضع جليا، لاسيما منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، المنتمي للإخوان، في 3 يوليو/ تموز 2013، وهو ما جعل الحديث عن اقتراب نهاية الجماعة محل إجماع كثير من الأنظمة العربية ومثار جدل بين باحثين، تحدثوا للأناضول، رغم ما تتعرض له الجماعة التسعينية حاليا من ضربات أمنية واتهامات قضائية بارتكاب أعمال عنف تنفيها.

فريق من الباحثين، بينهم خبير في شؤون الحركات الإسلامية، يرى أن الإخوان كأي تنظيم بشري استكمل دورة حياته، ويسير في مرحلة النهاية بالفعل، إثر أخطاء استراتيجية وأهداف لم تتحقق.

أما الفريق الثاني، وعلى رأسه معني بتاريخ الإخوان، فيرفض الرؤية السابقة، ويعتبر أنه لا يجب الانحصار في الطرح الديني، القائل بأنه مع كل 100 عام يأتي مجدد، مشددا على أن الجماعة في حالة انحسار مؤقت.

وعادة ما كانت تستدعي أدبيات جماعة الإخوان سياقات دينية مفاداها أن كل 100 عام يأتي مجدد، وكانت عادة ما تصف مؤسسها الأول حسن البنا (أكتوبر/ تشرين أول 1906- فبراير/ شباط 1949) بأنه مجدد القرن العشرين.

** مراجعة وليس تراجعا

مستقبل الإخوان يقرأه المتحدث باسم الجماعة، طلعت فهمي، بقوله للأناضول إن "الجماعة ليست في طريق النهاية، بل تسير في طريقها الذي بدأته منذ تسعين عاماً، وحققت فيه الكثير من أهدافها، ولا تزال تواصل المسير، في حين اندثر الكثير من الكيانات والجماعات".

ويشدد على أن "المراجعات داخل الجماعة لم تتوقف يوما، ولا بد أن يدرك الجميع أن هناك فرقا كبيرا بين المرونة في المراجعة ومواجهة الواقع وبين التراجع والانزلاق، الذي يؤدي إلى تجاوز الثوابت والانهزم أمام الواقع، فنحن أصحاب دعوة".

وينفى فهمي اتهامات للجماعة بأنها بلا أفق ولم تحقق من أهدافها شيئا، قائلا إن "كانت المراجعات واتساع الأفق في نظر البعض تعني التسليم بالأمر الواقع والانهزام، فلا شأن لنا بهذا الكلام، ولا نقبله".

ويتابع: "الإخوان المسلمون جماعة راسخة، وستظل ماضية في طريقها دون تردد أو تراجع، وأتصور أن كل المراكز البحثية علي مستوي العالم، التي تراقب وترصد وتحلل نشاط الجماعة، خير شاهد علي استمراريتها".

** أخطاء إستراتيجية

"الحركات الاجتماعية والسياسية لها عمر"، وفق المحلل المصري، أحمد بان، الذي يرى أن "جماعة الإخوان بعد تسعة عقود استكملت أطوار حياتها، وتمضي في سنواتها الأخيرة بالقصور الذاتي، بعد ارتكابها العديد من الأخطاء الاستراتيجية منذ النشأة".

ويذهب "بان"، في حديث للأناضول، إلى أن هذه الأخطاء تشمل "عدم تحديد الأفق المناسب لحركة الجماعة منذ البداية، حيث طرحت نفسها ككيان شمولي يتحرك في كل المساحات، ويمارس كل الأدوار، وفي النهاية فشلت في أن تحدث أثرا أو اختراقا في هذه المساحات أو الأدوار".

ويضرب مثلا على رؤيته بقوله: "تحدثت (الجماعة) عن تحرير الوطن من كل سلطان أجنبي، بينما وجودها مدد وجود السلطان الأجنبي، ومدت هي جذورا مع هذا الأجنبي، واحتفظت بعلاقات جيدة مع القوى الغربية أو الاستعمارية، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولا تزال تخطب ودهما في إعادتها إلى المشهد السياسي".

ويعتبر أن "الجماعة حددت لنفسها أهدافا تبدو غير واقعية وتخاصم الواقع، وبعد كل هذه السنوات لم تقم حركتها وأهدافها".

ويتابع: "مثلا تحدثت (الجماعة) عن تحقيق الدولة والمجتمع، لكنها خالفت قناعاتها ومقولاتها التأسيسية مرارا، سواء سياسيا أو اقتصاديا، في انحيازها إلى الرأسمالية والنيو ليبرالية، مع أن أفكار حسن البنا المؤسس كانت تجنح إلى توجه أقرب إلى الاشتراكية أو العدالة الاجتماعية أو وجود دور للدولة".

ويعرب عن دهشته من تجاوز الجماعة ما يحدث لها "دون أي لحظة مراجعة"، قائلا: "هي الآن محشورة في الزاوية، ولا تعلم الخطوة القادمة.. تعاني من غياب حقيقي لقيادة مؤهلة لإخراجها من هذا الوحل أو الأزمة، وللجماعة يد في ما وصلت إليه".

ويشدد على أنه ما لم تخرج الجماعة من "حالة المظلومية، وتتهم نفسها، وتعيد تقييم هذه العقود، فأعتقد أنها تعيش مرحلة النهاية بالفعل"، معتبرا أنه "لا أفق لديها، وهي غير مؤهلة للعودة".

ويختلف "بان" مع رؤية البعض أن الجماعة تمثل التيار الأقدر على العودة في ظل واقع عربي سياسي ضعيف يبدو فيه تنظيم الإخوان هو أكثر جاهزية لأي عودة محتملة.

ويرجع اختلافه إلى أن الجماعة "فشلت في اختبار السلطة بمصر، على مدار عام، بعدم المرونة الكافية لمواجهة التعقيدات المحلية والإقليمية والدولية"

كما "فشلت في مشهد المعارضة لسنوات طويلة، وظلت تردد مقولات عودة الجماعة والشرعية وغيرها من المفردات، لكنها في حقيقة الأمر لم تكن تملك أي تصور للحل، وتواجه الموقف ببنية تنظيمية مهلهلة وخلافات فكرية عميقة حول جدوى المشروع وصلاحيته وقدرته على تغيير الواقع"، وفق "بان".

ويرى أن "الحديث عن عودة تنظيم منقسم فكريا وغير قادر على قراءة الواقع أو إدارته ينبأ، حتى لو عادت، بأنها لن تبقى على القوة السابقة نفسها، وربما تظل باهتة كحركات إسلامية سابقة، دون أن تحصل على نتائج، وتحقق أثرا".

** لم تنته بعد

على العكس قليلا، يرى الباحث في شؤون الحركات الإسلامية، عمار فايد، أن "الحديث عن نهاية الجماعة غبر مبررة، ويعود إلى تأثر البعض بحالة الهزيمة الكبيرة، التي تعرضت لها الجماعة، ورؤيتها غير القادرة على تجاوز الضربات، والخلاف الداخلي، وجدلية الثورة والإصلاح والتغيير التدريجي، ما جعلهم يرون أن دور الجماعة انتهى، وأنه مطلوب كيان جديد، وأن الجماعة أخفقت، خلال تسعين سنة، في تحقيق مشروعها".

ويضيف فايد، في حديث للأناضول: "أزعم أنه من المبكر القول بأن جماعة بحجم الإخوان انتهت، فرغم الضربات التي أوقفت الآلاف (من أفرادها)، إلا أن التنظيم لا يزال موجودا، وإن كان لا يعمل بشكل طبيعي، لاسيما في شريحة الشباب، لكنه موجود، ومن المفيد في وجوده وإصلاحه".

ويستطرد: "مسألة كل 100 عام يأتي مجدد ليست من أدبيات الجماعة، ولكن في التراث، وهذا لا يعني بالضرورة أن كل 100 عام ينتهي كل شيء، ونبدأ من الصفر".

ويتابع: "توجد دول استمرت قرونا، وأحدثت إصلاحا من داخل الدولة، وليس هناك ما يمنع من استمرار حركة قرنا أو قرنين أو ثالثة، المهم هو القدرة على التطوير والتعاطي مع المستجدات والاستجابة للتحديات".

ويرى أن تنظيم الإخوان رغم تأثره في مصر، إلا أنه موجود في أغلب الدول، مستدركا: "لكن ليس هناك وعدا إلهيا ببقاء الإخوان لقيام الساعة، لكن هناك فرقا بين أننا مقتنعون بأن الإخوان ليست مخلدة وفرق أن نصدر حكما بأنها انتهت".

ويشدد فايد على أن "الجماعة لم تنته بعد، وهي تستمد ذلك من دورها الرئيسي في المجتمع، فإذا قامت بواجبها، فهي موجودة، ويقرر هذا أعضاء الجماعة أنفسها.. هل هم قادرون على إصلاح الجماعة أم سيتخلون عن هذه المهمة، ويكتبون شهادة الوفاة (؟)".

ويرى أن الإخوان تقريبا هو "التيار الرئيسي المنظم القادر على التأثير، ولا مؤشر على فقدان دوره، وإن توقف حاليا وانحسر".

ويضيف أنه "لا أحد لديه تخيل لشكل معالم نهاية الجماعة، لكن النهاية تعني عدم الفاعلية، حتي لو بقيت الجماعة وعضويتها، فهي إن لم تقم بدورها فقد انتهت".

ويعود ليشدد على أن "الجماعة لم تذهب تماما مقارنة بعهد (الرئيس المصري جمال) عبد الناصر (يونيو/ حزيران 1956: سبتمبر/ أيلول 1970)، الذي كان سؤال النهاية في عهده أكثر واقعية، أم الآن فهناك تنظيم وتواصل بين الأعضاء تعيقه القيود الأمنية والحالة السياسية والخلاف الداخلي".

ويرى فايد أن استمرار الجماعة يواجه تحديات، أبرزها انحسار عملها داخل المجالين الطلابي والشبابي، وهذا هو وقود استمرار أي حركة أو توقفها، بخلاف تحدي الحاجة إلى إنتاج فكري وسياسي جديد، وتجاوز الخلاف والانقسام وتوحيد الصف، وإجراء إصلاحات تنظيمية برؤى واضحة".

* صراع شبه دائم

ومنذ نشأتها عاشت جماعة الإخوان في صراع شبه دائم مع السلطة، تخللته مهادنات ذات عمر قصير، وكان أشد هذه الفترات خلال أحكام الإعدام والسجن في عهد الناصر، وحينها فرار بعض قيادات الجماعة إلى الخارج.

واستطاع نظام الرئيس الراحل أنور السادات (سبتمبر/ أيلول 1970 إلى أكتوبر/ تشرين أول 1981)، استيعاب الجماعة، وأعادها إلى الحياة العامة، عبر قرارات بالعفو ظهرت في عام 1971.

واستمرت الجماعة تحت سقف منخفض مع وصول الرئيس الأسبق، حسني مبارك (1981-2011) وسط محاكمات عسكرية، ثم ظهرت بقوة عقب ثورة يناير/ كانون ثاني 2011، التي أطاحت بمبارك، وعادت إلى الخفوت بعد الإطاحة بمرسي، عام 2013، بعد عام واحد من فترته الرئاسية.

وفيما تنتقد أنظمة عربية، كما في مصر والسعودية والإمارات، جماعة الإخوان، وتعتبرها جماعة إرهابية، تشارك حركات وشخصيات محسوبة على التنظيم في الحكم أو المعارضة في العديد من دول العالم.

وللجماعة حضور في 52 دولة عربية وأوربية وآسيوية وإفريقية، وفي دول أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا، عبر انتشار فكري وخيري، أو هياكل تنظيمية لمؤسسات أو أحزاب أو جماعات، وفق إحصاء للأناضول، استند في عام 2006 إلى مصادر تاريخية وتنظيمة.

تم بحمد الله